مجلس النواب

فريق التقدم والاشـتـراكيـة الرباط في 2022/04/25

الرقم : 3542

الى السيد وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

ضرورة بناء مصفاة جديدة إضافية لتكرير النفط في انتظار تسوية وضعية لاسامير

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

السيدة الوزيرة المُحترمة؛
تشهد بلادُنا تأثراً بالغاً بمواجهة غلاء أسعار المحروقات، بسبب الاضطرابات الجارية في السوق الدولية، وبفعل اعتمادنا شبة الكُلّي على الاستيراد الطاقي.
ولا يخفى عليكم، أنه على الصعيد الاستراتيجي، ومن أجل مواكبة ارتفاع حاجيات اقتصادنا الوطني من الطاقة، فإنه يتعين على بلادنا، بالإضافة إلى مجهودات تنويع مصادر الطاقة وإعطاء دفعة قوية للطاقات المتجددة، العمل على توفير الشروط اللازمة في ما يتعلق بالتكرير والتخزين.
بهذا الصدد، يبدو أن الحكومة غير متحمسة للتفاعل مع مطالبنا ومقترحاتنا العديدة من أجل استرجاع مصفاة "لا سامير" ذات الأدوار الأساسية في خفض الفاتورة الطاقية، والحد من استيراد المواد الصافية العالية الثمن عوض النفط الخام، وهو الأمر الذي تستفيد منه شركاتُ التوزيع التي تستغل الظرفية لتدمير القدرة الشرائية للمواطنين عبر مراكمة أرباح فاحشة تقدر بملايير الدراهم. وهو أيضاً ما يُضيع على بلادنا أكثر من سبعة مليار درهماً سنويا من العملة الصعبة.
وما دامت الحكومة تتحجج في ذلك بكون إشكالية "مصفاة لاسامير" بالغة التعقيد من حيث مسار تصفيتها، ولو أن القضاء قال كلمته النهائية بخصوصها، فإننا نقترح عليكم، السيدة الوزيرة، إلى جانب ضرورة استعادة "لاسامير"، المبادرة إلى "الاكتتاب والتضامن الوطني ومساهمة الدولة"، وإلى أيّ وسيلة تمويلية مناسبة أخرى، من أجل إحداث مصفاة جديدة لتكرير وتخزين النفط، من خلال استثمار الخبرة الوطنية في هذا المجال، والتي راكمها المئات من مُستخدَمي شركة لا سامير الموجودين اليوم في أوضاع اجتماعية متدهورة، وتفادي ضياع هذه الخبرة الثمينة، وأيضاً من أجل الحفاظ على الأمن الطاقي لبلادنا، وتفاديا للصدمات الاقتصادية والاجتماعية العنيفة.
وعليه، نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن مدى تفاعلكم مع مقترحنا؟ وعن الإجراءات الواجب اتخاذها على الصعيد التنظيمي والمالي والقانوني والمؤسساتي من أجل إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود؟ هذا مع العلم أنه، بهذا الشأن، يمكنكم استحضار ما أبان عنه المغاربةُ من حسّ تضامني ومواطناتي عالي إبان أزمة جائحة كوفيد 19، وعلماً كذلك أنّ الدراسات التي ينبغي إجراؤها ستؤكد لكم، في الغالب، أن المصفاة الجديدة ستكون جاهزة، في حال توفر الإرادة السياسية للحكومة، في غضون ثلاث إلى أربع سنوات.
وتقبلوا، السيدة الوزيرة، عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني